

الرؤية الأخلاقية والاجتماعية للإنفاق في القرآن

■ رضوان السيد

- I -

يكرر مفرد الإنفاق ومشتقاته زهاء السبعين مرة في القرآن الكريم. والآية الكريمة التي تقع في مركز هذه المقالة هي: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ. وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ، وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [سبأ: 39]. وتُشبه هذه الآية آياتٍ أخرى، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفِّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: 272]. ومثل قوله: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفِّ إِلَيْكُمْ﴾ [الأنفال: 60]. وهذا النوع من الحث على الإنفاق يتضمن ثلاثة معانٍ؛ الأول: طمأننة المنفق أن ماله لن ينقص لأن الله سبحانه سيعوضه عنه أو يوفيه أو يخلفه، مع الفضل والأجر بالطبع. والثاني أن هناك تبادلاً أو تسوية بين الشيء والخير. والشيء قد يكون أي معطى، بينما الخير الأرجح أن يكون مالاً أو عيناً ذا قيمة: من مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 273]. ولذلك ففي كل إنفاقٍ فضلٌ وفضيلة بسبب التبادل والتسوية بين الشيء والخير. والمعنى الثالث هو معنى العقد الذي

■ أستاذ الدراسات الإسلامية، ومستشار تحرير مجلة التفاهم.

يتضمن إيجاباً وقبولاً. فالمحسن يختار الإنفاق على سبيل المبادرة والإيجاب على نفسه، لكن الآخر المتعال عَلَى حاضرٌ وهو يقبل ويستجيب، ولا مجال إلاّ الوفاء والتوفية، لأنه سبحانه لطيفٌ بعباده، ولن تكون التجارة معه إلاّ مُرَبِحَةً في الدنيا والآخرة. ومعنى العقد التبادلي هذا يخترق القرآن كله. فالله سبحانه وتعالى يبادر المؤمنين بالقول: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذُكُمُ عَلَىٰ تَجَرَّرَ نَجْحِكُمْ مِّنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُوْمِنُونَ بِاللّٰهِ وَرَسُوْلِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيْلِ اللّٰهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَسَيَسْكَنُ بِطَيْبَةِ فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيْمُ ﴿١٢﴾﴾ [الصف: 10 - 12]. فحتى الإيمان بالله عَلَى يتحول إلى تعاقدٍ معه على الخيرات العظمى في الآخرة. بيد أن ذوي الحساسية في مسائل الخير الدنيوي، يمكنهم أن يطمئنتوا إلى أن مصالحهم الدنيوية تحفظ أيضاً بهذا العمل الصالح، المتمثل بالإنفاق؛ سواء بالإخلاف والتوفية أو لأنّ الحسنه بعشرة أمثالها.

إنّ الله سبحانه، وهو الخالق والعالم، يعرف عزة المال على الإنسان ف ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف: 46]، ولذلك فإنّ الناس ﴿وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَرِهُونَ﴾ [التوبة: 54]. والله سبحانه وتعالى يريد أن يغيّر رؤية المؤمنين على وجه الخصوص للمال. وهو يريد أن يكون ذلك التغيير جذرياً. فمن يريدون التعويض، يعدم عَلَى بالتعويض والإحسان في الدنيا والآخرة. إنما التغيير الجذريّ يتمثل في قوله تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا نُنْفِسِكُمْ﴾ [البقرة: 272]، من وجهين، أنكم ستؤجرون وتعوضون، وأنكم تؤدون بذلك ضريبة اجتماعية تحقق مجتمع الكفاية، وتمنع الاضطراب الذي قد يُفقدكم مالكم واستقراركم. ثم إنّ المال هو ﴿مِمَّا رَزَقَكُمُ اللّٰهُ...﴾ [يس: 47]. وإنكم وحسب مُستخلفون فيه: ﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ﴾ [الحديد: 7]. فالمال والحياة نفسها عاريةٌ مستردةٌ أو مسترجعة، ويكونُ هذا الاسترداد خيراً أو شراً من حيث المعنى والعواقب.

هناك إذن الرؤية القرآنية للإنفاق باعتبارها مقياس التغيير في النفس والعقل بعد الإيمان. وهناك الوظيفة الاجتماعية للإنفاق. والرؤية شديدة الأهمية، لأنها تعني الإقبال والإيجاب ابتداءً. وهذا المعنى للإنفاق وبهذه الرؤية، يبدو في مثل قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللّٰهِ كَمَثَلِ

حَتَّ.. ﴿ [البقرة: 261]، وقوله تعالى: ﴿وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ..﴾ [التوبة: 92]. ومأل كل ذلك وذروته مفهوم الاحتساب: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّتٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَكَانَتْ أَكْطَاهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: 265]. فابتغاء مرضاة الله في الإنفاق هو الهدف الأسمى، وهو الذي ينفخ على كل خير، وهو الأمر الذي جرى الاصطلاح على تسميته احتساباً: هل يبقى له مفهوم العقد أو التبادل، كسائر التعااملات الاعتبارية بين العبد وربّه؟ نعم

يبقى له ذلك، أو أنه يصبح قصراً على ذلك على رحابة مرضاة الله سبحانه من جهة، والتسليم له سبحانه في الأجر والثواب، وليس أي اعتبار آخر؛ أو أنه يكون له الاعتبار الأعلى رغم حضور الاعتبارات الأخرى أو ظهورها.

إنّ مسألة الرؤية الجديدة التي تحول العمل الخيري أو الإنفاق إلى احتساب، لا تفتح التساؤل بشأن العقد التبادلي وهل ما يزال قائماً وحسب؛ بل وتفتح المجال على مسألة خطيرة أو صارت كذلك في الأزمنة الحديثة، وتتعلق بعلاقة العبد بربه، وهل هي علاقة عدلٍ وتوحيد، أم هي علاقة عنايةٍ ورحمةٍ وفضلٍ؟

إنّ مسألة الرؤية الجديدة التي تحول العمل الخيري أو الإنفاق إلى احتساب، لا تفتح التساؤل بشأن العقد التبادلي وهل ما يزال قائماً وحسب؛ بل وتفتح المجال على مسألة خطيرة أو صارت كذلك في الأزمنة الحديثة، وتتعلق بعلاقة العبد بربه، وهل هي علاقة عدلٍ وتوحيد، أم هي علاقة عنايةٍ ورحمةٍ وفضلٍ؟ لقد صوّر المعتزلة (أهل العدل والتوحيد) الأمر باعتباره متعلقاً بالعمل

الإنساني وقيّمته وبالتالي قيمة الإنسان ذاته. فإذا تدخل الله سبحانه وتعالى في العمل الإنساني بما يتجاوز اللطف؛ فإنّ ذلك ينال من حرية الإنسان وقيمة عمله، ويجعل مسؤوليته ومحاسبته موضع شكٍّ وتساؤلٍ؛ بما قد يُخلُّ بما وعد الله به وتوعّد. وهذا فهمٌ حرفيٌّ للعدالة والإنصاف، ومماثلة مع التعامل بين البشر. لكن لعلّ التعامل بين البشر أن يكون مدخلاً لمعالجة تراتبية القيم، والوصول تالياً إلى تأمل علاقة الله سبحانه وتعالى بالإنسان. فحتى في التعامل بين البشر والذي يفترض أمرين: التساوي في الحقوق والواجبات،

والعدل القضائي والسياسي؛ فإن الخطاب القرآني يؤثّر العفو والفضل والصلح: ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ [الأعراف: 199]. وهذا لا يعني تهاوناً أمام الظلم أو أمام مبدأ الندية والمساواة؛ بل إنّ ذلك يؤثّر ويحدث لاعتبارات أخلاقية أعلى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ [الحجرات: 10]. ولننتبه إلى كيفية الربط بين الصلح باعتباره موقفاً ضد سُخِّ الأَنْفُسِ، وليس الأيدي فقط: ﴿ وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ ﴾ [النساء: 128]. فالاعتبار الأعلى في تراتبية القيم لقيمة الرحمة والعناية: ﴿ كَتَبَ عَلَيَّ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾ [الأنعام: 12]. وفي سورة الأنعام أيضاً: ﴿ فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَيَّ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾ [الأنعام: 54]. فالعدل قيمة كبرى، وهو الحكم في النزاعات بين الناس، كما أنه المطلوب الأول في العلائق بين الحاكم والمحكوم. لكن في المسائل الكبرى التي تتعلق بالوحدة الاجتماعية والاستقرار الاجتماعي، والقضايا التعاملية الكبرى بين الحاكم والمحكوم، وإلى العلاقات بين الأزواج، ومع الصغار، والتعاملات في الأسواق؛ فإنّ الروح السائدة في مجتمعات المسلمين هو روح الفضل والعناية والرحمة، والتضامن والإنفاق.

ومرةً أخرى، وسط هذه الفلسفة أو الرؤية للمبادرة والإنفاق، هل يظلّ العقد التبادلي بين الخالق والمخلوق وارداً؟ وبخاصة أنّ الضمان حاصلٌ برحمته ورحمته وعنايته، وهو مقدّر الأرزاق وواهبها ومستخلفٌ هذا أو ذاك عليها - نعم، يظلُّ وارداً وبمبادرةٍ منه ورحمته، فهو القائل: ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَجْرَرٍ... ﴾ [الصف: 10]. فهو يعرض التعاقد، على علاقةٍ للودّ والعناية، لا يُطلب فيها من جانب الطرف الإنساني إلا العمل الصالح، أي الذي لصالحه وصالح بني قومه والبشر جميعاً: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ * مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُوا * إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾ [الذاريات: 55 - 58]. ولذا فإنّ هذا العقد الفردي والآخر الجماعي هو مصلحةٌ للإنسان وللبشر جميعاً، وهو يتناول الأفراد فرداً فرداً بعد العقد الشامل للاستخلاف، أو الأخرى القول: العهد وليس العقد، لأنه بالدرجة الأولى من جانبه ورحمته؛ وقد صار تكليفاً قبله الإنسان: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ [الأحزاب: 72].

إنَّ الركن الأول إذن للرؤية القرآنية للإنفاق، هو ركن الرحمة والعناية، أو الركن الأخلاقي. وفلسفته أنَّ المال في يد الإنسان ليس ملكاً له، لكنه رزقٌ رزقه الله إياه، فلا يصحُّ أن يرضنَّ به، وإنما عليه أن يتغلب على شُحِّ نفسه، وإذا أنفق فليس من حقه أن ييمنَّ ويؤذي الذين تصدق عليهم، لأنه بذلك يضيع الأجر والشكر: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَّبِعُونَ مِمَّا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى﴾ [البقرة: 262]. فالتعبير بـ «في سبيل الله» يتنافى مع المنِّ والأذى، لأنه ينخفض كثيراً عن مفهوم ومصطلح: الاحتساب، بمعنى العقد أو العهد بين العبد وربّه. ويتصل ذلك بأخلاق العمل في الإسلام، والتي تقع بين الاحتساب، كما سبق القول، والإيثار: ﴿وَيُؤْتِرُونَكَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: 9].

إنَّ المال في يد الإنسان ليس ملكاً له، لكنه رزقٌ رزقه الله إياه، فلا يصحُّ أن يرضنَّ به، وإنما عليه أن يتغلب على شُحِّ نفسه، وإذا أنفق فليس من حقه أن ييمنَّ ويؤذي الذين تصدق عليهم، لأنه بذلك يضيع الأجر والشكر.

أما الركن الآخر لممارسة الإنفاق في القرآن، فهو الركن أو الوعي أو الإيجاب الاجتماعي. وهو قد ينطلق من الاحتساب (= في سبيل الله)؛ أي من الرؤية القرآنية الكبرى. لكنه قد ينطلق من الفرضية، أي إنَّ الله سبحانه وتعالى أوجبه في مثل الزكاة، وعندها يتجه الأمر إلى وظيفة الإنفاق، أو إلى الركن الاجتماعي. ولا ينتهي التداخلُ بالطبع، لكنَّ الجانب الاجتماعي يصبح

غالباً. وتدخل فيه بالفعل ثلاثة عناصر: الإلزام الإلهي، وعنصر الوعي بالواجب، وأخيراً عنصر الحفاظ على الاستقرار، من طريق التضامن.

وإذا كانت الزكاة إلزاماً؛ فليس معنى ذلك أنه لا وظيفة اجتماعية لوجوه الإنفاق الأخرى. فالزكاة حقٌّ عليك في مالك للمصارف الثمانية: ﴿وَالذِّبْنَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ * لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ [المعارج: 24، 25]. و﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلَةَ فَلُوهُمُ فِي الرِّقَابِ وَالْعَدْرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِمْ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: 60]. ويمكن بتتبُّع كلام المفسِّرين، والمقارنة بين آرائهم وتوجهاتهم، التنبُّه إلى أنَّ المقصود بالزكاة الإغاثة العاجلة، باعتبار أنَّ المزكّي به ينبغي أن يُنفق في عامه. أما الحالات

المذكورة، فهي حالات الفقر المدقع والدائم (الفقراء والمساكين، أو السائل والمحروم). وأما الحالات الأخرى فهي طارئة أو مؤقتة وتستدعي نظراً عاجلاً. ومن ذلك مرفقٌ أو أكثر يوقفُ عليه. ومن ذلك الاحتياجات المستجدة والمستقبلية. ولا يُذكر ذوو القربى في الصدقات، رغم الأمر الإلهي الدائم بإسعافهم واحتضانهم. وذلك لأنَّ الإنفاق على ذلك مفروض مثل الإنفاق في الزكاة.

إنَّ الركن الاجتماعي في الإنفاق، معنيٌّ بأمرين: مكافحة الفقر، وخلق إحساس بالتضامن بين الناس. وقد كان المسلمون الأوائل بالغي الحساسية تجاه العوز والحاجة. يقول عمر بن الخطاب: عجبْتُ لمن لا يجد قوت يومه، كيف لا يخرج على الناس شاهراً سيفه؟! والزكاة في الأصل للحيلولة دون الاضطراب الاجتماعي بالانتباه للحاجيات العاجلة. لكنها اتخذت طابعاً مؤسسياً سواء عندما كانت تستوفىها الدولة، أو عندما قامت مؤسسات متخصصة أوجدها المجتمع للرعاية الاجتماعية وتلبية الاحتياجات، ومكافحة الفقر والعوز بوسائل أكثر تنظيماً. وإذا كانت مؤسسات الزكاة تلبى الاحتياجات الأكثر إلحاحاً؛ فإنَّ الأوقاف تنظر للاحتياجات في قطاعات معينة، كما تنظر للمستقبل. ولذلك يلتقي الجانبان: الزكاة والوقف، ليكون هناك تكاملاً وتوازناً من عدة جهات: لجهة التضامن الاجتماعي والإحساس العميق بالأخوة والاحتضان. ولجهة منع الاضطراب وحفظ الاستقرار من طريق التكافل وطمأنينة النفوس. ولجهة النظر المستقبلي للاحتياجات والطموحات. ولنلاحظ أنَّ كلَّ هذه الواجبات ووجوه الوعي موجَّهة للأفراد والجماعات الاجتماعية، وليس للسلطات. لكنَّ السلطات هي صاحبة مصلحةٍ كبرى في التدخل فيها ودعمها، لأنها الأشدَّ حرصاً على الاستقرار، وعلى رضا الناس عنها. إنما لو نظرنا عملياً إلى عمليات التكافل بين السلطات والمجتمعات، لوجدنا أنَّ التصور الإسلامي القديم، يضع معظم ذلك على عاتق القوى الاجتماعية. أما في الأزمنة الحديثة؛ فإنَّ الدول صارت أكثر تدخلية، وتستطيع أن تشجّع، كما تستطيع أن تكبح. لكنَّ حتى في الأزمنة الحديثة؛ فإنَّ مسائل الخير العام، تظل من اختصاص القوى الاجتماعية أو أنها مناطق اهتمامها. ولذلك وعندما تعرض جون رولز في كتابه: نظرية العدالة (1971) لمسألتي

العدل والخير، قال إنّ عرض الدولة الأسمى العدل وليس الخير. وهذا يحيلنا على الركن الأول للإنفاق، الركن الأخلاقي، أو ركن الخير العام أو ركن الاحتساب؛ وهو مهمة الأفراد والجماعات والمجتمعات وعملها.

- II -

لدينا إذن نهجان: نهج القرآن القائل: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ، وَهُوَ خَيْرُ الرَّزُقِينَ﴾ [سبأ: 39]، ونهج الشيطان القائل: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 268].

يدعو القرآن إلى مجتمع الكفاية والعدل، والنفق لهذا المجتمع هو مجتمع الفقر والفحشاء. ويقول المفسرون إنّ الفقر مؤدّ إلى الفحشاء، أو إلى ارتكاب المنكرات، وذلك لأنّ الفحشاء هي المنكر، وهو في مقابل المعروف.

يدعو القرآن إذن إلى مجتمع الكفاية والعدل. والنفق لهذا المجتمع هو مجتمع الفقر والفحشاء. ويقول المفسرون إنّ الفقر مؤدّ إلى الفحشاء، أو إلى ارتكاب المنكرات. وذلك لأنّ الفحشاء هي المنكر، وهو في مقابل المعروف. والشيطان في الحقيقة لا يعدّ إنما يتوعد، ولا يرى علاجاً لحاجات الناس إلّا الوسائل والتصرفات الفاحشة والمنكرة. إنه يدعو إلى الخروج من الفقر بالعنف. وفي خاتمة الآية فإنّ القرآن يعرض نهجاً مناقضاً، وهو نهج الفضل والسعة والكفاية والمغفرة.

إنّ النهج المقابل والذي تعرضه آية سورة سبأ هو نهج الإخلاف والاستخلاف، باعتبار أنه تعالى هو الخالق والرازق، وهو الكفيل إذا جرى الاتكال عليه سبحانه بأن يحقق بفضله ورحمته نهج الكفاية والعدل، الذي يواجه نهج الفقر والفحشاء.

إنّ نهج الكفاية والعدل له مدخلان: المدخل الأخلاقي السامي، والمدخل الاجتماعي. في المدخل الأخلاقي يبرز بُعد الاحتساب. وفي المدخل الاجتماعي يبرز بُعد الرحمة والإنصاف. فيكون لقوله تعالى إنه يُخْلِفُهُ، أي المال المُنفَق،



أبعاد واسعة، تتعلق بالتعويض على المنفق، لكنها تتعلق أيضاً بالاستقرار والسكينة الاجتماعية، والمجتمع الصالح.

وبالطبع فإنه يمكن النظر في المنظومة أو الرؤية القرآنية على سبيل الاستقلال، دونما اعتبار للتجليات المجتمعية. كما يمكن تأمل المنطق الداخلي القرآني للُبُد الاجتماعي أيضاً. وقد سبق لي أن فعلت ذلك في بحث تراتبية القيم في القرآن، عندما لاحظتُ البُعد الصراعي الذي اتخذته الأمر في المنظومات الكلامية. لكنني أرى في مبحث الإنفاق، أنّ الرؤية ليست مغلقة، وهي تتعلق بأخلاق العمل عند المؤمنين ووقائعهم وهم قد عملوا على مدى أكثر من عشرة قرون على تحويل الرؤية الأخلاقية الاحتسابية، والأخرى الاجتماعية، إلى مؤسسات منظورة وفاعلة على أرض المجتمعات. ولذلك أقرأ فيما يلي نظريةً للمجتمع المسلم القائم على العطاء والتضامن، ولا أكتفي بالمنطق الداخلي للمنظومة.

إلى هذين الأمرين، الإنفاق والإخلاف، استند الماوردي في «أدب الدنيا والدين» ليتحدث عن القواعد الست للمجتمع الصالح: الدين المتبع، والسلطان القاهر، والعدل الشامل، والأمن العام، والخصب الدائم، والأمل الفسيح. وإذا كان الركنان الأولان هما أساس الاستقرار في أي مجتمع؛ فإنّ القواعد الأربع الباقية، ناجمةٌ كلّها عن الاستخلاف، والإنفاق والإخلاف. إنّ العطاء المادي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي هو أساس العدل الشامل، الذي يقوم في مجتمع الكفاية الذي انتظمت أحواله، وخرج من الدوران في حلقات الفقر والبؤس والفحشاء. فالعدلان: الاقتصادي والسياسي يدعوان إلى الألفة، ويبعثان على الطاعة «وتعمر بهما البلاد، وتنمو بهما الأموال، ويكثر معهما النسل، ويأمن بهما السلطان... وليس شيء أسرع في خراب الأرض من الجور، ومن الحاجة والفاقة...».

وكما اختلف الفلاسفة الأخلاقيون في القرنين الرابع والخامس للهجرة ومنهم الماوردي، في أيهما أسبق العقل أم الشرع؛ اختلفوا أيضاً من أين يأتي الإحساس بالأمن في مجتمع الكفاية: هل يأتي من توافر الحاجات

الأساسية للناس، أم يأتي من العدلين القضائي والسياسي؟ ويرى العامري في «السعادة والإسعاد» أنّ العامل الأول في الإحساس بالأمن، هو توافر الحاجات الأساسية للناس، وهذا هو مجتمع الكفاية. فعندما تتحقق الكفاية بهذا المعنى، يصبح العدل القضائي سهلاً نسبياً. لأنّ النزاعات تقلُّ، وتتضاءل حدّتها، ويصبح الإصلاح بين الناس أقلَّ صعوبة. وهكذا فإنّ الإحساس بالأمن الشخصي والعام، ناجمٌ في نظر العامري والماوردي عن توافر الحاجات الأساسية للناس في المأكل والمسكن والملبس؛ وإلا فما هو معنى مجتمع الكفاية؟!

يطرح القرآن الكريم رؤيةً أخلاقية وأخرى اجتماعية لمواجهة مشكلة الفقر، وهذه الرؤية تقوم على مبادرات الأفراد. لكنّ هؤلاء الأفراد هم أعضاء في مجتمع المؤمنين، وبذلك فإنّ مجتمع المؤمنين، من خلال أعضائه المقتدرين، يكون عليه أن يتصدى لحلّ مشكلة الفقر.

لكنّ الراغب الأصفهاني يريد اعتبار العدل بنوعيه: الاقتصادي الاجتماعي من جهة، والقضائي والسياسي من جهةٍ أُخرى. ويذكرنا كلامه العام ذو الصبغة الأخلاقية، بكلام ابن تيمية فيما بعد في رسالته في السياسة الشرعية حين أقام شرعية النظام كله على الآية القرآنية: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: 58].

ويضع الماوردي الخصب الدارّ قاعدةً خامسةً لمجتمع الكفاية. ويظهر لأول وهلة أنّ المقصود بالخصب، الازدهار الزراعي. لكنّ استعراض

الفصل الخاص بذلك لدى الماوردي، يُظهر لنا أنّ المقصود بالخصب ازدهار الأسواق. يقول الماوردي إنّ الخصب يكون من وجهين، خصب في المكاسب، وخصب في المواد. وهو يعيدهما إلى الرحمة الإلهية، وإلى العدل والأمن السالفي الذكر، وإلى نشاط الناس وعملهم على التنمية، وعلى اختراق الأفاق.

وتأتي القاعدة السادسة لمجتمع الكفاية، مجتمع التوفية والإخلاف غريبةً بعض الشيء. فالماوردي يعتبر أنها الأمل الفسيح. فالأمل «يبعث على اقتناء ما يقصُرُ العمر عن استيعابه، ويبعث عن اقتناء ما ليس يؤمّل في دركه بحياة



أربابه». وهو يعني أنه بتوافر القواعد أو العناصر السابقة، فإنّ مجتمع الكفاية، انفتح على آفاقٍ أخرى للتنمية والرفاهية والازدهار؛ بحيث صار الأمل، أي التفاؤل بالمستقبل، إحدى ركائز ذلك المجتمع، وانصرف رجال الأعمال والتجار إلى التخطيط لمشاريع مستقبلية، نتيجة الروح الوثابة التي خلقها النجاح!

* * *

يطرح القرآن الكريم رؤيةً أخلاقية وأخرى اجتماعية لمواجهة مشكلة الفقر. وهذه الرؤية تقوم على مبادرات الأفراد. لكنّ هؤلاء الأفراد هم أعضاء في مجتمع المؤمنين. وبذلك فإنّ مجتمع المؤمنين، من خلال أعضائه المقتدرين، يكون عليه أن يتصدى لحلّ مشكلة الفقر. وقد عمل مفسرو القرآن وفلاسفة الأخلاق في القرنين الرابع والخامس، على إيضاح الرؤية القرآنية، وعلى إثبات جدواها وإمكانياتها، بحسب ما فهمها كلٌّ منهم. وكما رأينا في نموذج الماوردي والعامري؛ فإنّ الرجلين يضعان السلطة في المشهد، ويجعلانها شريكاً في مكافحة الفقر من خلال العدل الذي تنشره، سواء أكان سياسياً أم قضائياً.

لقد تغيّر العالم، وتغيّرت آليات التصدي للمشكلات فيه. وهناك أربع مشكلات رئيسية في العالم المعاصر هي: الفقر والبيئة والاضطراب الأمني والسياسي، والجوائح الطبيعية والأوبئة والأمراض الفتاكة والمستعصية. هكذا بالترتيب. وما عادت أي مشكلة قابلةً للحلّ بجهود المجتمعات الداخلية حتى لو شاركتها في ذلك سلطاتها. وقد قامت وكالاتٌ دوليةٌ وهيئات ومفوضيات لمكافحة الفقر، ووضعت خططاً، لا يزال المراقبون مختلفين عليها من حيث الفعالية والجدوى. وما تحسنت أحوال العالم الفقير نتيجة هذه العناية، لكنّ الخبراء يقولون إنّ التصدي للفقر والجوع وإزالتها لا يزال ممكناً، إنما الدول الكبرى لا تنفق بما فيه الكفاية، كما أنها بالتصارع فيما بينها على مناطق النفوذ وعلى الموارد، تنشر الاضطراب الذي يزيد المأسى، ولا يسمح بمكافحة الفقر والجوع والمرض.

القرآن الكريم يجد العلة في النفوس الشحيحة، وفي وسوسات الشيطان

للأغنياء والفقراء على حدٍ سواء. للفقراء يقول الشيطان إنكم تستطيعون بلوغ مُنَاكُمْ بالاضطراب والعنف، لاستعادة الموارد التي سُلبت منكم! وللأغنياء يقول الشيطان، لماذا تُضيعون أموالكم على أناسٍ لا يعملون؟

ويردُّ القرآنُ على دعوة الشيطان للاضطراب والعنف؛ بأنَّ الله ذو فضلٍ على العالمين، وأنه الخلاق والرازق، وأنه رَزَقَكَ يدعو عباده للإنفاق بكثافةٍ أخلاقاً واحتساباً، كما هو شأن المؤمنين والصالحين. فإن لم يكن ذلك مقنعاً؛ فإنَّ الله سبحانه يعد بإخلاف المال، وبأن تكون الحسنه عشرة أمثالها في الدنيا والآخرة. فهناك إلحاحٌ من جانب القرآن على ضرورة التصدي للفقير

يردُّ القرآنُ على دعوة الشيطان للاضطراب والعنف؛ بأنَّ الله ذو فضلٍ على العالمين، وأنه الخلاق والرازق، وأنه رَزَقَكَ يدعو عباده للإنفاق بكثافةٍ أخلاقاً واحتساباً، كما هو شأن المؤمنين والصالحين.

والعَوَزُ مهما كَلَّف الأمر. وهو يثق بعلو همة المؤمنين، وبقدرتهم بالفعل على تجاوز المشكلة. وقد جاءت فريضة الزكاة لتؤكد أهمية التصدي للفقير والعَوَزُ الاجتماعي. وقد كانت الدولة هي التي تجمع حواصل الزكاة وتوزعها، ثم تولى المجتمع ذلك. وقد نشر هذا الأمر إحساساتٍ عاليةً بالتضامن والتوَادُّ. بَيِّدَ أَنَّ المشكلات على الأرض بقيت لثلاثة أسباب: الأول قصور الأفراد والنُخْبِ المقتدرة عن بلوغ مُراد الله تعالى. والثاني أَنَّ الفقر صار مشكلةً عالميةً، وما عاد

بوسع الدول والشعوب وحدها التصدي للمسألة دونما مساعدة دولية. والثالث أنه يكونُ علينا اجتراح مناهج جديدة في فهم القرآن، ومناهج أثبتت جدواها في مكافحة الفقر: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: 76].

ولنبداً بالسبب الأول، فقد طوَّر المسلمون عبر العصور مؤسسات للزكاة وللوقف ولأصناف الصدقة الأخرى. وبلغوا بعملهم على التكافل وتنظيمه مبالغ هائلة. وفي المائة عام الأخيرة دخلت تطويرات كبرى على أعمال المؤسسات الخيرية وتنظيماتها. ونظلم محتاجين للإعلاء من شأن البعد الأخلاقي، والآخر الاجتماعي؛ لدفع الناس للتطوع والتبرع.



لكنّ العامل الثاني، أي عامل دولنة كل المشكلات، وسيطرة الكبير على الصغير في المجالين الاقتصادي والعسكري، يفترض رؤيةً جديدةً للتكامل لا تقتصر على العمل المشترك بين العرب والمسلمين؛ بل والدخول في التكامل العالمي. وهذه عملية معقدة ولها نظم دقيقة، ولا تُخترق إلا في مديات متطاولة.

وعلينا أن نصغي للعامل الثالث بعمق. فالله ﷻ يشدّد على قدرات المسلمين أفراداً وجماعاتٍ في ضرب الفقر والحاجة، والتحول إلى نموذج. ولذلك، فإلى جانب تتبع التجارب الناجحة في مكافحة الفقر، فلننظر في كيفية استعادة المؤمنين للثقة بأنفسهم، بضمانة الله ﷻ ورحمته.